Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد 10، العدد01 (2022)، ص ص 73- 90 ISSN: 2335-1748 EISSN: 2588-235X

البطالة والاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي: الأسباب وفرص المعالجة– دراسة تحليلية للسنوات (2003–2018)–

أ.د. بشير هادي عودة الطائي

العراق – جامعة البصرة – مركز دراسات البصرة والخليج العربي.basheer.hadi@yahoo.com

Unemployment and Structural Disruption in the Iraqi Economy: Reasons and Treatment opportunities, an Analytical Study for years (2003 – 2018)

Prof. Dr. Basheer Hadi Ouda Al_Taai

University of Basrah – Basrah and Arab Gulf Studies Centre. Irak. basheer.hadi@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2022/05/12 ؛ **تاريخ القبول:**2022/05/16 ؛ **تاريخ النشر**: 2022/06/30

ملخص :

تعد البطالة من الصور المهمة للاختلال البنيوي التي تتولد عن سوء إدارة النشاط الاقتصادي، فالبطالة من جهة هي حالة اختلال في سوق العمل، ومن جهة أخرى أن معالجة الاختلالات الهيكلية يمثل الطريق نحو تقليل الهوة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها، وقد وجدت الدراسة التي اعتمدت الأسلوب التحليلي بأن الاقتصاد العراقي كان يعاني طيلة السنوات المدروسة من مشكلة البطالة، وأن المشكلة متأصلة منذ العقد الأخير من القرن الماضي، بيد أنها تفاقمت بعد عام 2003 بسبب الأضرار العسكرية والأمنية التي تعرض لها البلد جراء تغيير النظام السياسي في العراق والتي تسببت في توقف وخراب العديد من المصانع والمؤسسات الاقتصادية المهمة وتدهور القطاع الزراعي، في الوقت الذي ازدادت فيه أتكالية الدولة على الاستيرادات لسد الحاجة لمعظم السلع الاستهلاكية، مما زاد من إهمال أي محاولة لترميم القطاعات الإنتاجية وعدم الالتفات للمشاكل المتولدة عن ذلك وفي مقدمتها البطالة. إذ سعت الدراسة إلى تقديم سيناريو يعرض الفرص الاقتصادية الممكنة أمام العراق للخروج من عنق الزجاجة كون البلد يعاني من مستويات متفاقمة من البطالة الإجبارية من أجل أعادة التوازن وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية التي ينعم بها العراق كونه بلداً نفطياً ويمتلك رابع أكبر احتياطي نفطي عالمي.

الكلمات المفتاح: البطالة؛ الاختلال الهيكلي؛ القطاعات الإنتاجية؛ سوق العمل؛ النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL : J01 ؛ J21 ؛ J31

Abstract :

The unemployment is considered a significant part of structural disruption that generated from unsound management for the economic activities. It is a case of labor market disruption on one hand, and treatment of structural disruption represents a way to bridge the gap between labor forces supply and its demand from the other hand. However, this study that relies on the analytical approach has found that the Iraqi economy is still facing from the unemployment problem all over the years studied. It is inherent problem from the last decade of the past century, but it has exacerbated after 2003 due to the security and military damages which was occurred by the political change in Iraq that led to cause an obstruction for a number of important economic institutions and factories, and also deterioration of agriculture sector. Accordingly, the country has reliant heavily on imports to meet most consuming goods, this raise the level of neglect any attempt for improving the producing sectors in addition to the absence of solutions for the problems caused, particularly unemployment .Finally, this study has sought to introduce a scenario for the economic opportunities that can lead it to exit from the bottleneck, where the country is facing a high level of involuntary unemployment. Therefore, it aims to rebalance and achieve the optimum utilization of economic resources in Iraq as an oil producing country and has fourth largest world oil reserves.

Keywords: Unemployment; structural disruption; producing sectors; labour market; economic growth

Jel Classification Codes : J01 ; J21 ; J31

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

بشير هادي عودة الطائي (2022)، **البطالة والاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي : الأسباب وفرص المعالجة دراسة تحليلية للسنوات (2003–2018)**، المجلد 10 (العدد01)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 -سكيكدة-، ص ص 73 - 90.

المؤلف المرسل: بشير هادي عودة الطائي الايميلbasheer.hadi@yahoo.com

يعد الاقتصاد العراقي واحداً من الاقتصادات ذات الطبيعة الريعية كونه يلبي أغلب احتياجاته الأساسية من السوق الخارجية بفضل ما يتحصل عليه من إيرادات نفطية تمثل المصدر الرئيس لموارد العراق المالية في الوقت الراهن، وهذا ما شكل بنية الاختلالات الهيكلية التي يتصدرها اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي واختلال هيكل الصادرات واختلال الهيكل الإنتاجي جاراً وراءه عجزاً مستديماً في الميزان التجاري وميزان المدفوعات. فكان من جملة تلك الاختلالات هو اضطراب سوق العمل وتزايد معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي بصورة ملفتة للانتباه شارفت على أكثر من(35%) من إجمالي عدد السكان في منتصف العقد الثاني من القرن الحالي.

تعد البطالة من السمات الأصيلة للاقتصادات غير المستقرة التي تعاني من تراجع في وتائر النمو وتفاقم بمعدلات التدهور الاقتصادي وبخاصة في الجوانب الإنتاجية، إذ أصبحت القدرة الاستيعابية للمؤسسات الاقتصادية في العراق غير قادرة على مواكبة التزايد الحاصل في معدلات النمو السكانية وبخاصة للأفراد في سن العمل، فأعداد الخريجين وأصحاب الشهادات العلمية والأكاديمية في تصاعد مستمر مقابل تدني مستويات النشاط الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية وبالذات القطاعين الصناعي والزراعي. إذ شهد الاقتصاد العراقي أبان التغيير السياسي في النصف الثاني من عام 2003 تدهوراً متراكماً واختلالاً بنيوياً يعكس فشل السياسات الاقتصادية المطبقة سابقاً، وعدم فاعلية السياسات الاقتصادية المعتمدة حالياً، بل أن الإجراءات الاقتصادية المتخذة بعد تغيير النظام السياسي في العراق تعكس عدم أدراك وضعف في فهم آلية عمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، بدليل تراجع كبير في التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الإنتاجية في جميع الخطط والموازنات الاستثمارية ابتداء من العام 2004 ، في الوقت الذي تزايدت فيه مساهمة القطاعات الخدمية في تلك الموازنات، الأمر الذي زاد من إتساع فجوة الموارد بسبب تراجع الدعم الحكومي للقطاعات الإنتاجية والاعتماد الكامل على السوق الخارجية في إغراق السوق المحلية بمختلف السلع والبضائع المستوردة بصورة أدت إلى توقف العديد من المؤسسات الصناعية المهمة في العراق وعدم إجراء إعمار وتأهيل وصيانة للكثير من الصناعات التي تضررت جراء الظروف السياسية والأمنية الصعبة التي شهدها البلد.

1.1.أهمية الدراسة :

تنطلق أهمية الموضوع من خطورة وحجم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وبخاصة في الجوانب الاجتماعية الناجمة عن البطالة والمتمثلة بالفقر والجهل(الأمية) والعوز الغذائي والتسول والاضطرابات الأمنية والجريمة وما يتمخض عنها من أضرار كبيرة.

وتستمد الدراسة أهميتها من كون البطالة والاختلالات الهيكلية وجهان لعملة واحدة، فالبطالة من جهة هي حالة اختلال في سوق العمل ومن جهة أخرى أن معالجة الاختلالات الهيكلية يمثل الطريق نحو تقليل الهوة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها، مما سيسهم في طرح حلول ممكنة لمشكلة البطالة وتوفير فرص العمل للأفراد الراغبين في العمل في سن العمل وبالتالي الخلاص من جملة المشاكل الناتجة عنها. وتحاول الدراسة بناء سيناريو يمثل الفرص الاقتصادية الممكنة والمتاحة أمام العراق للخروج من عنق الزجاجة للتغلب على أهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها سعياً نحو تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية التي ينعم بها العراق كونه بلداً نفطياً ويمتلك رابع أكبر احتياطي عالمي من النفط الخام، ومن الدول المؤثر في السوق العالمية للنفط.

2.1.إشكالية الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في هيمنة عشوائية للقطاع العام على معظم مفاصل الاقتصاد القومي وعدم توفير المستلزمات الضرورية لنجاح استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في أداء المهام المطلوبة منه في تحريك النشاط الاقتصادي، ولعب دور فاعل في المؤسسات الإنتاجية في ظل التوجهات العامة للحكومة نحو آلية السوق والانفتاح الاقتصادي تحت مضلة الشروط المفروضة على العراق من قبل نادي باريس وصندوق النقد والبنك الدوليين، بسبب عمليات الاقتراض غير المبررة التي قام بها العراق خلال السنوات الأخيرة، مما أفرز جملة من المشاكل التي عززت الاختلالات الهيكلية كانت البطالة المتفاقمة من أبرز ما أنتجته السياسات الاقتصادية الفاشلة في العراق خلال العقد الأول المنصرم وحتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرون.

3.1.هدف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تقييم واقع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنويع هياكل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والقوى العاملة في الاقتصاد العراقي، وتحديد مدى قدرة تلك السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتخلص من الآثار السلبية.

كما تؤكد على الاستفادة من الإمكانات والموارد الاقتصادية المتاحة لدى العراق ومحاولة توجيهها نحو المجالات الاستثمارية التي تحقق الاستخدام الأمثل وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في عملية الاستخدام .

مع عرض أهم الوسائل والإجراءات الممكنة كسياسة اقتصادية ترمي إلى معالجة مشكلة البطالة والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

4.1.فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة : **أن مشكلة البطالة في العراق هي من إفرازات الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وأن معالجتها تبتدئ من معالجة تلك الاختلالات .**

5.1.منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي للبيانات والمعلومات التي تخص موضوع البحث من أجل بناء التصورات الأولية الخاصة بتحديد الأسباب الرئيسة للبطالة والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، سعياً وراء تقديم المقترحات الممكنة كحلول متاحة تجعل الاقتصاد العراقي قادراً على التغلب على تلك الصعوبات.

6.1.هيكل الدراسة:

2– واقع مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي

2 – 1 / البطالة في العراق المفهوم والأنواع والمشكلات.

2 – 2 / الأسباب الرئيسة للبطالة في العراق بعد عام 2003.

3 – واقع الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي

3 – 1 / الإطار العام للاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي .

3 – 2 / منهجية معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .

4 – الخاتمة والاستنتاجات والمعالجات الممكنة للبطالة والاختلالات الهيكلية في العراق.

4 – 1 / الخاتمة والاستنتاجات.

4 –2 / المعالجات الممكنة للبطالة والاختلالات الهيكلية في العراق .

2 . واقع مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي

1.2. البطالة في العراق: المفهوم والأنواع والمشكلات:

تعد البطالة من المشاكل المصاحبة لمؤشرات التدهور الاقتصادي الناجمة عن سوء إدارة واستخدام الموارد الاقتصادية بصورة فاعلة، إذ يقصد بالبطالة الأفراد النشطين اقتصادياً الذين يرغبون في العمل ويسعون للحصول على فرصة للتشغيل، ولكن محدودية الوظائف المتاحة في سوق العمل تجعلهم موارداً بشرية معطلة في الأمد القصير أو تستمر بصورة متراكمة للأمد البعيد(**Mertone , 2005, p78**). كما أن مؤسسة العمل الدولية (ILO) ترى بأن البطالة هي من ثمار السياسات الاقتصادية الخاطئة التي لا تعتمد في إدارة عجلة النشاط الاقتصادي على الأساليب المناسبة مع حجم وطبيعة القوى العاملة المتواجدة في سوق العمل في الدول النامية على وجه الخصوص، وهي بذلك تعرف البطالة على أنها ضعف في مرونة المؤسسات الاقتصادية عن الاستجابة المناظرة للتوسيع بالنشاط الاقتصادي من أجل خلق فرص عمل جديدة تكون قادرة على مسايرة الطلب على العمل (**الإسكوا ، 2012، ص23**) ، بينما يعتبر اتحاد نقابات العمال في الاتحاد الأوربي أن البطالة هي عبارة عن اختلال في قوى العرض الطلب على العمل ناتج عن اختلال الأسواق

وتراجع مستويات الإنتاجية وتدني مستوى الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة واستغلال أرباب العمل ورجال الأعمال للطبقة العاملة بإحلال الآلة محل الإنسان دون النظر للمشاكل التي تخلفها أتمتة العمليات الإنتاجية، مما يتسبب في تراجع كبير لمستويات الطلب الاستهلاكي وينعكس بالنتيجة في تراجع الأرباح التي تجنيها المؤسسات الإنتاجية بفعل البطالة (**J. D. Rascheil , 2007,p 14**). وبهذا المنظور فإن البطالة تندرج بعدة أنواع أهمها البطالة الإجبارية التي تعني السكان النشطين اقتصادياً التي تتراوح أعمارهم بين(15-65) سنة الذين يرغبون بالعمل ويبحثون عنه بصورة جدية ولكن لا تتوفر لهم فرص التشغيل المناسبة (**سليمان، 2015، ص 46**). وأن هذا التعريف لا يلغي الأنواع الأخرى من البطالة بقدر ما يجسد حقيقة الصورة التي هي فيها، إذ أن هناك أنواع عدة يمكن توضيحها كما يلي:

– **البطالة الهيكلية:** وتنجم عن التغيرات البنيوية المصاحبة لسياسات الخصخصة والإصلاح الاقتصادي والتي تؤدي إلى حدوث تغيرات جذرية في القطاعات الاقتصادية ينجم عنها تسريح أعداد كبيرة من الموارد البشرية العاملة لدى القطاع العام، فضلاً عن توسيع مساهمة القطاع الخاص بصورة تجعل فرص العمل والتشغيل تتقلص بمعدلات كبيرة، لأن الأخير يربط بين الأجر والإنتاجية في عملية التوظيف.

– **البطالة المستوردة:** وتكون ناجمة عن تشغيل الأيدي العاملة القادمة من الخارج بسبب تدني مستوى أجورها من جانب، وانضباطها في أداء مختلف الأعمال لساعات طويلة من جانب آخر ، وبهذه الشروط تتولد البطالة للأيدي العاملة الوطنية التي لا تقبل بالعمل تحت هذه الظروف القاسية والمهينة، ومن أبرز أشكالها العمالة الآسيوية في بعض الدول النامية والعربية على وجه الخصوص.

– **البطالة المقنعة:** ويسميها البعض بالبطالة المزيفة الناجمة عن وجود عمال لا يؤدون أعمالاً تناسب ومستوى الأجور والرواتب التي يحصلون عليها، فالبطالة المقنعة تعني أن إنتاجية العامل مقاربة للصفر، وهذا النوع من البطالة هو السائد في الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية في ظل إدارة القطاع العام الذي يتعهد بتشغيل الأيد العاملة الوطنية بغض النظر عن الطاقات الاستيعابية للمؤسسات التي يتوظفون فيها.

– **البطالة الاحتكاكية:** وهي التي تحصل عندما تتغير أنماط الطلب على القوى العاملة نتيجة لتغير أساليب الإنتاج والتطورات التكنولوجية المصاحبة لها والتي تولد تغيرات في أذواق المستهلكين على أسواق سلع معينة وانحسار أسواق سلع أخرى، الأمر الذي يلغي العديد من الوظائف ويوفر في ذات الوقت مجموعة محدودة من فرص العمل ولكن بمؤهلات علمية وتقنية وأكاديمية خاصة جداً وغير متاحة لدى معظم الموارد البشرية المتواجدة في سوق العمل، تضاف إليها أسباب قد تتعلق بمناطق العمل وصعوبة انتقال العمال إلى الأماكن التي تتاح فيها تلك الفرص لأسباب قد تتعلق بالمخاطر الناجمة عن العمل أو صعوبة التأقلم مع العادات والتقاليد في تلك المناطق أو لأسباب سياسية أو مذهبية تمنع الانتقال والعمل في تلك المناطق.

– **البطالة الموسمية:** وتسمى بالبطالة الدورية وهي التي تحدث عادة خلال فترات الركود الاقتصادي في البلدان الرأسمالية التي تتعرض للدورات الاقتصادية التجارية، ففي فترات الركود والانكماش الاقتصادي يحصل انخفاض في مكونات الطلب الكلي الفعال وتتراجع الأسعار ويكسد الإنتاج وتشكل أجور العاملين تكاليف باهظة للمنتجين مما يستلزم تسريح أعداد كبيرة من القوى العاملة خلال هذه الفترات، ويمكن أن تعالج هذه المشكلة في المواسم الأخرى للدورات التجارية عندما يبدأ الطلب والإنتاج بالانتعاش وحدوث الرواج الاقتصادي، فالبطالة الموسمية هي بطالة مؤقتة ما تلبث أن تتلاشى عند انتهاء مواسم الركود في الفعاليات الاقتصادية.

وفيما يخص الاقتصاد العراقي الذي يعاني من ارتفاع كبير في معدلات البطالة منذ أكثر من عقدين ونصف وتزايدها بصورة جلية خلال السنوات الأخيرة بسبب مجموعة من المشكلات التي يعاني منها العراق وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. إذ ينفرد العراق من بين دول المنطقة في حجم تلك المشكلات التي جعلت اقتصاده يحمل مجموعة من الخصائص يمكن إجمالها بما يلي:-

أ.الاختلالات البنيوية :

يعد العراق من الدول النفطية التي تحتل مواقع متقدمة بين الدول الرائدة في السوق العالمية النفطية، إذ يقدر الاحتياطي النفطي للعراق بحدود (148) مليار برميل عام 2018، وهو بذلك قد أعتمد على ثرواته البترولية إنتاجاً وتصديراً وأهمل تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة القطاعات الإنتاجية وفي مقدمتها القطاعين الزراعي والصناعي، وبالتالي فإن أول المشاكل التي ولدها النفط هو

اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي واختلال الهيكل الإنتاجي، وهذان الاختلالان نتجا حتماً عن اختلال هيكل الصادرات والتي هيمنت فيه الصادرات النفطية بنسبة تجاوزت 95% من إجمالي الصادرات العراقية، وبذلك اعتبرت الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الموازنات الاستثمارية للعراق وبنسبة تصل إلى أكثر من 96% من إجمالي المصادر المالية للدولة، لاسيما وأن خطر الانكشاف الاقتصادي للعراق على الخارج وارتباطه الوثيق بالسوق الخارجية وتحديداً بالسوق العالمية للنفط يلوح بالأفق.

ب. المديونية الخارجية:

وهي من المشاكل التي رافقت الاقتصاد العراقي منذ عقود طويلة بسبب الحروب التي خاضها العراق جراء المنازعات السياسية مع الدول المجاورة، فكان الإنفاق العسكري للعراق السبب الرئيس لهذه المديونية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي. وبعد تغيير النظام السياسي عام 2003 أصبحت مديونية العراق أكبر من السابق لعدة أسباب أهمها:

- كبر حجم المبالغ التي خصصت لإعادة إعمار المؤسسات التي تضررت بفعل الحرب الأخيرة وأعمال النهب والتخريب.
- الفساد المالي والإداري الذي نخر بجسد العراق ولا يزال ينهب ثروات شعبه جراء المحاصصة السياسية في إدارة مؤسسات الدولة .
- عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب لإدارة الشؤون المالية والاقتصادية للبلد، بسبب المحاصصة الطائفية والحزبية في التعيين.
- محاربة الإرهاب وكبر حجم الأموال التي تنفق لأغراض التسليح والإنفاق العسكري.

كل هذه العوامل ولدت ضغوطاً مالية أجبرت العراق على زيادة حجم الأموال المقترضة وخدمة هذه الديون، مما أدى إلى تعاظم المديونية الخارجية وعدم القدرة في التركيز على الجوانب الاقتصادية والتنموية التي من شأنها أن تطور النشاط الاقتصادي وتعالج أبرز المشكلات التي يعاني منها البلد، وبروز آفة غسيل الأموال في العراق كأحد الصور البارزة للفساد المالي والإداري في العراق.

ت. تدهور معدلات النمو الاقتصادية:

من البديهي أن تترجم الاضطرابات السياسية والأمنية في أي بلد بتدهور اقتصادي يعكس التراجع في معدلات النمو الاقتصادية. فمن المعلوم بأن النمو الاقتصادي ما هو إلا ترجمة للإنجازات الاقتصادية المتحققة في الجوانب التنموية وبخاصة نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطور القطاعات الاقتصادية السلعية وارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وتحسن مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة للفرد والمجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشرات الرفاهية الاقتصادية. بيد أن المتتبع للشؤون الاقتصادية في العراق خلال السنوات الأخيرة سيرى تراجع كبير في معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية من جانب، وارتفاع في معدلات الفقر والبطالة والحرمان من التعليم وتدهور مستوى الصحة وارتفاع حصيلة سوء التغذية من جانب آخر، مما يبرر التدهور الاقتصادي في العراق والانخفاض السافر في معدلات النمو الاقتصادية.

ث. ارتفاع معدلات التضخم والبطالة (التضخم الركودي):

أضحت البطالة والتضخم من الصفات الملازمة للاقتصاد العراقي منذ عقود، بسبب ضعف التخطيط الاقتصادي السليم للنشاط الاقتصادي في السنوات التي سبقت عام 2003 وما رافقها من مشاكل سياسية واقتصادية ناجمة عن حكم دكتاتوري ونزعة بيروقراطية في إدارة المؤسسات الاقتصادية، وبعد عام 2003 أصبحت العشوائية وعدم الانضباط الاقتصادي من إفرازات المرحلة الحالية التي أتسمت بعدم إعداد الخطط الاقتصادية وعدم رسم معالم السياسة الاقتصادية المناسبة، فكانت معدلات التضخم والبطالة من أبرز المؤشرات الاقتصادي التي تعبر عن واقع حال الاقتصاد العراقي الذي أمتاز بما يعرف بالتضخم الركودي (Stagflation).

الملحق رقم IV في الملحق يعرض بجلاء التطور في معدلات التضخم والبطالة والتضخم الركودي في العراق خلال المدة (2003-2018) فبعد أن كانت معدلات البطالة والتضخم خلال عقد التسعينات بحدود (23,42%) (49,32%) على الترتيب، تزايدت هذه المعدلات بعد عام 2003 بصورة مستمرة ومتصاعدة وصلت البطالة في عام 2018 إلى حوالي (37,8%)، وتصاعدت معدلات

التضخم لتصل إلى مستوى (169,5%). أما معدلات التضخم الركودي فكانت تعكس التدهور الحقيقي للاقتصاد العراقي، فلم تقل معدلاتها عن (60%)، مما يشير بجلاء إلى حجم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي يتحملها المواطن العراقي .

ج. الفقر البشري وتدهور المستويات المعيشية

تؤكد تقارير التنمية البشرية الصادرة منذ عام 1990 بأن العراق يحتل مراتب متأخرة جداً في الجهود المبذولة لتنمية العنصر البشري وتقديم الخدمات الأساسية للمواطن، فقد كانت مؤشرات الدخل والتعليم والصحة في العراق متراجعة جداً إذ بلغت قيمة مؤشر دليل التنمية البشرية (HDI) خلال المدة (1997-2002) كمتوسط حوالي (0,357) وهو مستوى متدني جداً في الوقت الذي شهدت فيه هذه السنوات تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء (**البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة UNDP لعام 2004ص** 132). والملحق رقمIV يعرض دليل التنمية البشرية في العراق (HDI) خلال المدة (2003-2018) والذي يشير بجلاء إلى تراجع قيم المؤشر الذي بلغ كمتوسط لهذه السنوات (0,358) مما يعني تدهور مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر، فالعراق برغم كونه دولة نفطية وتمتلك رابع احتياطي عالمي إلا أن البرنامج الإنمائي صنفه ضمن الدول متوسطة الدخل.

ح. تفشي ظاهرة الفساد المالي الإداري وغسيل الأموال:

أضحى الفساد المالي والإداري صفة ملازمة لجميع الفعاليات التي تتعلق بمختلف نواحي الحياة في العراق بعد التغيير السياسي عام 2003، وذلك بسبب ضعف سلطة القانون والقضاء التي لم تكن قادرة على محاسبة ومسائلة المسؤولين الكبار والوزراء عن حالات النهب والاختلاس والسرقات والعمولات والمشروعات الوهمية إلا بحدود ضيقة، فضلاً عن إحلال السلطة القبلية والعشائرية والطائفية محل القضاء في الكثير من النزاعات والمشاكل الاجتماعية، كل ذلك كان نتيجة لهيمنة الأحزاب الحاكمة على المفاصل الحيوية للدولة، وعدم وجود القوة التي تحمي رجل القانون والأجهزة الأمنية من بطش التخلف العشائري وقوى الأجرام والضلالة، وبات العراق ضحية بين مطرقة ضعف القانون وسندان الإرهاب، حتى أصبح العراق بحسب تقارير منظمة الشفافية العالمية يحتل مواقع متقدمة في عمليات غسيل الأموال بفضل الفساد المالي والإداري المتفشي بين ثناياه.

خ. ضعف الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي:

منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي والعراق لم يهدأ له بال في المجالات السياسية والاقتصادية نتيجة للحروب التي شهدها مع إيران في الثمانينات ثم احتلال الكويت وحرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي في التسعينات، بعدها في مطلع الألفية الثالثة وتحديداً في نيسان من عام 2003 شهد العراق أكبر تغيير جذري سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي في تاريخه المعاصر، وما جلبه المحتل والحكومات العميلة من ويلات وإرهاب ومفاهيم وتكوينات دخيلة لزعزعة وحدة المجتمع العراقي وضرب استقراره بغية عدم السماح بتفعيل برامج التطور الاقتصادي وتنفيذ الخطط التنموية للبلاد .

د. ضعف دور ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:

سابقاً لم تكن القوانين والتشريعات العراقية كافية لتحفيز نشاط القطاع الخاص بسبب هاجس الخوف من بطش السلطة الحاكمة التي تتغير آراءها الاقتصادية والسياسية بصورة مستمرة، وبعد التغيير السياسي عام 2003 شهد العراق انفتاحاً واسعاً على الاقتصاد العالمي ترافق مع اضطرابات سياسية وأمنية داخلية مستمرة، وعدم نضوج في القرارات السياسية والاقتصادية وتناقض في التشريعات والقوانين الاقتصادية وعدم مصداقية تنفيذ القوانين وتطبيقها وعدم وجود قانون ثابت للثواب والعقاب، وما زاد الطين بلة أن الدستور العراقي الذي تم أعداده عام 2005 يعاني أصلاً من الكثير من التناقضات والثغرات القانونية التي يمكن استغلالها كسلاح ذو حدين. كل تلك الإفرازات ولدت الريبة لدى القطاع الخاص المحلي والأجنبي في أن يلعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي للبلد والإسهام الفاعل في تنمية القطاعات الاقتصادية، فظل القطاع الخاص في العراق ذو دور هامشي لا يعتمد عليه في الخطط التنموية.

2.2. الأسباب الرئيسة للبطالة في العراق بعد عام 2003:

فيما يخص أسباب البطالة في العراق، فإن تصاعد معدلاتها بعد التغيير السياسي في عام 2003 كانت تقف وراءه مجموعة من الأسباب يمكن أدراجها إلى:

- تزايد أعداد السكان بفعل عودة مجاميع غفيرة من العراقيين المهاجرين إبان حكم النظام السابق، فضلاً عن أن معدل نمو السكان السنوي في النصف الثاني من العقد الأول من الألفية الثالثة قد وصل إلى حوالي (3,6%)، وهو في تصاعد مستمر بسبب تحسن نسبي في المستوى المعيشي للسكان وبخاصة العاملين في القطاع العام للدولة والبالغ نسبتهم حوالي (78%) من إجمالي عدد العاملين في العراق، نتيجة لتطور مستويات الرواتب والأجور والانفتاح التجاري الكبير على السلع المستوردة التي أغرقت الأسواق العراقية مقارنة بالسنوات السابقة في ظل حكم النظام السابق.
- تدهور معظم القطاعات والمؤسسات الاقتصادية في العراق بفعل الحروب السابقة وأعمال النهب والتخريب الأخيرة (بعد عام 2003)، فضلاً عن الأعمال الإرهابية والدمار الذي ألحقته الجماعات المتطرفة بالمؤسسات والبنى التحتية في الكثير من المحافظات العراقية من جانب، ومن جانب آخر عدم إقدام الحكومات التي أعقبت النظام السابق على إجراء تطوير حقيقي لبنية القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي نتيجة للإدارة الفاشلة للبلاد والتي قامت على المحاصصة الحزبية والطائفية، مما عزز من فرص النهب وأدى إلى استشراء عمليات الفساد المالي والإداري بصورة حقق فيها العراق المراتب المتقدمة في الفساد المالي وفقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية بعد عام 2007.
- بعد سقوط النظام السياسي السابق في نيسان عام 2003 قام الحاكم الأمريكي لسلطة الائتلاف المدني في العراق السيد بول بريمر بإلغاء العديد من المؤسسات الحيوية وتسريح أعداد كبيرة من أفراد مؤسسات الجيش والشرطة والاستخبارات والأمن الخاص والمخابرات العسكرية ومؤسسات التصنيع العسكري ومنظمة الطاقة الذرية والأجهزة الحزبية المرتبطة بها بذريعة ولائها للنظام السابق، كما أكدت أنظمة وتشريعات الحكومات المتلاحقة بعد الحاكم المدني على ضرورة عدم السماح للأفراد العاملين سابقاً في المؤسسات الأمنية والدفاع بالانخراط مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى وفقاً لقانون المسائلة والعدالة، الأمر الذي عمق من مشاكل البطالة في العراق خلال السنوات الأخيرة.
- ارتفاع معدلات البطالة المقنعة بصورة سافرة في العراق بعد عام 2003 بسبب زيادة أعداد المعينين في مؤسسات القطاع العام التي شهدت رواجاً كبيراً في مستويات الرواتب والمخصصات الممنوحة. ففي الوقت الذي لم تشهد فيه المؤسسات الحكومية في العراق أي تطور كمي ونوعي من حيث الأداء أو الخدمات المقدمة في ظل تضخم في أعداد العاملين، فإن معظم الإدارات الحديثة زادت الطين بلة بزيادة أعداد المعينين على الملاك الدائم والعقود والأجور اليومية لا لحاجة فعلية بل لأغراض المحسوبية والمنسوبية والانتماءات الطائفية والحزبية، الأمر الذي مثل عبئاً مالياً أرهق موازنات الدولة وزاد من فرص الفساد المالي والإداري الذي استشرى بشكل سافر في معظم مؤسسات ووزارات الدولة وأضعف من فرص الاستثمار وتطوير القطاعات الإنتاجية.
- تراجع كفاءة أداء وزارتي التخطيط والمالية باعتبارهما المسؤولتان عن إدارة دفة الاقتصاد الوطني من خلال عدم إعداد الخطط والبرامج التنموية والحسابات الختامية للسنة المالية للدولة، وضعف البرامج الاستثمارية المعدة والمنفذة بسبب ضعف الرقابة والمتابعة لها، وعدم إقدام المستثمرين الأجانب على الاستثمار في العراق بسبب عدم توفر البيئة الاستثمارية الآمنة وعدم وجود قوانين وتشريعات تضمن حقوق المستثمرين، فضلاً عن عدم وجود سياسات اقتصادية منضبطة في العراق وعدم احترام القوانين وبيروقراطية الأنظمة القائمة، كلها عوامل ساهمت في تدهور النشاط الاقتصادي في العراق وعمقت من المشاكل التي يعاني منها البلد وبخاصة الفقر والبطالة، وأحجمت أنشطة المستثمرين الأجانب عن التوجه نحو الاقتصاد العراقي.

- الإرهاب الذي عاث بالأرض فساداً من خلال التخريب والدمار الكبير والمستمر الذي ألحقه في معظم مفاصل الاقتصاد العراقي، والذي ألزم الحكومة بزيادة التخصيصات المالية المتعلقة بتغطية مصاريف التسليح والإنفاق العسكري للحرب على الإرهاب الداعشي وقبله على القاعدة، بدلاً من تخصيصها نحو المجالات الاستثمارية التي تؤدي إلى خلق فرص التشغيل والنمو الاقتصادي، كما أن عمليات إعادة إعمار المدن المدمرة وبخاصة محافظات الموصل والأنبار يمثل انهاكا للموازنات المالية في العراق وإبعاداً لفرص تطوير وتنمية القطاعات الاقتصادية .

3. واقع الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي:

1.3. الإطار العام للاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي:

أن الاختلالات تنجم في الاقتصاد عادة نتيجة لعدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المتاحة نحو الأهداف التي من شأنها أن تعظم المنافع الاجتماعية بصورة مستدامة في ظل خطة استراتيجية موضوعة مسبقاً لتنظيم عمل جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية. فمنذ تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 تعرض الاقتصاد العراقي إلى هزات عنيفة أثرت في تعميق الاختلال البنيوي، إذ ازدادت هيمنة القطاع النفطي على توجهات التجارة الخارجية بحيث أسهمت الصادرات النفطية بنسبة تفوق 96% من حصيلة الصادرات الكلية للعراق وإيراداتها من النقد الأجنبي ، وبما لا يقل عن 68% من الناتج المحلي الإجمالي وأحياناً تصل هذه النسبة إلى أكثر من ذلك.(**وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2016، ص13**).

وقد شكلت نسبة مساهمة القطاع الإستخراجي أعلى نسبة له عام 2015 بمقدار(69,22%) في هيكل الناتج المحلي الإجمالي. بينما كانت الأهمية النسبية للقطاعين الأساسيين الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً بلغت على الترتيب (1,92%) و(4,3%) في السنة نفسها وكما هو مثبت في الملحق رقم I ، وهكذا فإن القطاع الإستخراجي هو المستحوذ على الأهمية الكلية للناتج المحلي الإجمالي في العراق بمقدار الثلثين تقريباً خلال السنوات (2003-2018)، كما أن اهتمامات الحكومات السابقة في العراق كانت متوجهة نحو القطاع العام لقيادة الاقتصاد الوطني وأهملت القطاع الخاص تماماً وتمثل ذلك بإنشاء المصانع العملاقة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. بيد أن الحروب والحصار الاقتصادي وعمليات النهب والتخريب التي أعقبت تغيير النظام السابق عام 2003 عجلت بتفكيك المنشآت الصناعية الكبيرة لهذا القطاع. وبات الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأخيرة يحقق تزايداً ملحوظاً في مؤشر الانكشاف الاقتصادي الذي بلغ في عام 2016 حوالي (88%) ، بعد أن كان قبل عام 2003 بنحو (61%)(**عبد المجيد، 2017، ص93**). ويمكن عرض عناصر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي بما يلي :

أ- الاختلال المؤسسي في إدارة الاقتصاد الوطني :

يتجسد هذا النوع من الاختلال في تولي أشخاص من غير ذوي الاختصاص في إدارة الوزارات أو المؤسسات المعنية. وتركز السلطات في مزاجية المسؤول، ومن أمثلة هذا الاختلال هو وجود المحاصصة في توزيع الوزارات والمناصب السيادية بين قيادي الأحزاب من دون الأخذ بنظر الاعتبار الكفاءة والخبرة، فضلاً عن التدخل في استقلالية البنك المركزي، وقيام مجلس النواب والحكومة بإهمال وغض النظر عن الحسابات الختاميـة للميزانيات الحكومية، وتركز السلطات في شخصية واحدة، وإنشاء مؤسسات أو هيئات تثقل كاهل الميزانية وليس لها أهمية في التقدم الاقتصادي للبلد. وكذلك السماح بإغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية التي لها ما يمثلها من المنتجات الوطنية. وإن هذا الاختلال خطير جداً ويؤدي إلى سوء استخدام الموارد وتبديدها دون تحقيق النفع العام (**المؤتمر العلمي السابع، 2013**) .

ب – اختلال القطاع الصناعي:

يعكس القطاع الصناعي في أي دولة مدى تقدم الاقتصاد أو تخلفه، وفي العراق لم يحظ هذا القطاع بأهمية يستحقها من قبل الحكومات التي تسلمت السلطة بعد تغيير النظام إلى الحد الذي كاد أن تضمحل فيه تخصيصاته الاستثمارية. ففي عام 2018 وصلت

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي(2,35%) وقبلها في عام 2017 (26, 2%). بينما كانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي لم تقل عن(18%)، عندما كانت هناك وزارة تخطيط تحفل بمجموعة من الموظفين الأكفاء وأصحاب الخبرات (**البنك المركزي العراقي، 2016، ص 28**)، بل وصلت إلى (6, 32%) عام 1986 في سنوات الحرب العراقية – الإيرانية خاصة بعد انهيار أسعار النفط في عام 1986 كما هو واضح من الملحق رقم II عندما بلغت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي حوالي (14%) بعدما كانت (22%) عام 1985.

ويبدو أن حرب الخليج التي بدأت عام 1991 قد ألحقت ضرراً جسيماً بمفاصل الاقتصاد العراقي والبنية التحتية للبلاد. وساهمت سنوات الحصار الاقتصادي في إلحاق المزيد من الضرر في القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الزراعي الذي ازدادت إنتاجيته ومساهمته في الناتج المحلي بزيادات متلاحقة بسبب تركز اهتمام الدولة عليه في توفير الغذاء للشعب في ظل الحملة الزراعية التي انطلقت عام 1993. وكان من المؤمل أن ينهض القطاع الصناعي وبخاصة الصناعة التحويلية، بيد أن الحصار الاقتصادي كان عائقاً أمام استيراد المكائن والمعدات وقطع الغيار التي تحتاجها تلك الصناعات التي تضررت بفعل التقادم والقصف الحربي الذي تعرضت له جراء العدوان الثلاثيني. وبعد عام 2003 ظهرت مجموعة من العوامل التي قوضت التطور الصناعي في العراق أهمها عدم الاستقرار الأمني، وتفشي الفساد المالي والإداري وانتشار المحسوبية والمنسوبية، فضلاً عن الإغراق السلعي للمنتجات المستوردة وعدم وجود رؤية وتخطيط استراتيجي لتطوير الاقتصاد، ناهيك عن تدني مساهمة الكفاءات والخبرات العراقية في مفاصل الدولة الأساسية بسبب هيمنة الأحزاب العميلة. يضاف إلى ذلك تدخل صندوق النقد والبنك الدوليين في رسم صورة الاقتصاد العراقي والتوجه غير المنضبط نحو اقتصاد السوق والدعوة للخصخصة، في ظل غياب الأطر الوطنية من القوانين والتشريعات والمواثيق الدولية التي تشكل البيئة الآمنة والأرضية الصالحة لتدفق الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو الاقتصاد العراقي، مما أسهم في إبعاد القطاع الخاص العراقي عن دوره في تنمية القطاع الصناعي العراقي.

وبذلك بدأت مرحلة التدهور الصناعي للعراق منذ عام 2003 ولا زالت مستمرة، وجرت عملية ممنهجة لتدمير القطاع الصناعي العراقي وإقصاءه عبر إغلاق العديد من المصانع بحجة تلكؤ عمليات الإنتاج والخسارة المستمر، فمن مجموع (192) منشأة مملوكة للدولة جرى تجميد أكثر من 120 منشأة، منها مصنع البتروكيمياويات في البصرة والذي كان يصدر حبيبات البلاستك إلى إيران في أواخر سبعينات القرن الماضي، وكذلك مصنع الحديد والصلب ومعمل الورق في البصرة ومصنع الألمنيوم في الناصرية ومصانع عديدة أخرى في المحافظات (**وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2016 ، ص1**). ومنذ منتصف عام 2014 عندما خاض العراق الحرب على تنظيم داعش الإرهابي تم تدمير الكثير من المصانع وحجب الكثير من الأموال الاستثمارية عن القطاعات الإنتاجية وتوجيهها نحو دعم العمليات العسكرية. فجاءت الصدمات الأكثر على القطاع الصناعي في الموازنات العراقية. ففي موازنة 2015 على سبيل المثال بلغت حصة القطاع الصناعي أدنى مستوياتها في تاريخ الموازنات في العراق إذ بلغت (0,13%) من إجمالي الموازنة (**وزارة المالية، 2015، ص33**). وهكذا بقيت الموازنات اللاحقة متدهورة حتى أنتهي الوضع بموازنة 2018، مما يعني كبح أي جهد تنموي لتنويع الاقتصاد العراقي .

ج . اختلال القطاع الزراعي:

كان العراق منذ ستينات القرن الماضي يصدر الحنطة والتمور إلى العديد من دول العالم بحيث كانت ترسو السفن التجارية في شط العرب آنذاك، بيد أنه منذ ثمانينات القرن الماضي ومع بداية الحرب العراقية الإيرانية عانى القطاع الزراعي من مشكلات معقدة تمثلت في انخفاض الإنتاج والإنتاجية الزراعية وتدهور المساحات الزراعية وتصحرها وانحسار كميات مياه الري وتراجع أعداد قوة العمل في هذا القطاع. في الوقت الذي بلغت فيه مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في خمسينات القرن الماضي نحو(36%) تقريباً (**النصراوي، 2012، ص4**). بينما تراجعت في عام 2000 مساهمته إلى (23%) بسبب تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة. واستمر تدهور هذا القطاع بعد تغيير النظام السياسي حتى بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو (1,08%) عام 2003 كما هو مؤشر

في الملحق رقم I ، في حين لم تتجاوز(10,06%) في أعلى مستويات عام 2008 ، ثم تراجع كثيراً في السنوات اللاحقة حتى بلغ كمتوسط للسنوات الأخيرة (2015-2018) حوالي (4%) ، ويمكن رد ذلك التدهور في القطاع الزراعي لأسباب عديدة أهمها:

- غياب الخطط الاستراتيجية الفاعلـــة لتطوير هذا القطاع وإعادة تأهيله بما يحفز الإنتاج نحو النمو والتطور ويدفع المزارعين لزيادة العمل .
- ازدياد عملية الإغراق السلعي وعدم اعتماد أساليب تشجيع فعالة وسياسة زراعية لحماية المنتجات الوطنية من المنتجات المستوردة .
- عدم إعطاء المزارعين مستحقاتهم من قبل وزارة الزراعة لقاء تسويقهم للحنطة إلى الوزارة، وعدم تقديم الدعم في المستلزمات الإنتاجية.
- ازدياد عملية هجرة الأيدي العاملة الزراعية إلى المدن لغرض البحث عن عمل من جانب، وتحويل الأراضي الزراعية إلى أراضي سكنية.
- التخريب المتعمد من جهات مجهولة تسعى إلى حرق المساحات المزروعة بالحبوب وتسميم مزارع الأسماك ونشر الأمراض المعدية بين الحيوانات، بهدف ضرب الإنتاج الزراعي وإبقاء العراق معتمداً بغذائه على الخارج.
- نقص المياه الخاصة بالإرواء خاصة قيام بعض دول الجوار مثل تركيا وإيران بحجز المياه عن الأراضي العراقية عن طريق إقامة السدود .
- تدني فعاليات الجمعيات الفلاحية في توفير المنح ودعم المستلزمات الزراعية، وانحسار دور المصرف الزراعي وتوقف منح القروض الزراعية.

د – اختلال التجارة الخارجية:

يعكس هذا الاختلال عدم التوازن في العلاقات التجارية للعراق، من خلال تشوه الميزان التجاري بفعل تضخم عوائد صادرات النفط وتراجع العوائد الناتجة عن الصادرات السلعية الأخرى. إذ أن التركز السلعي للصادرات العراقية يمثل العامل الرئيس في حدوث هذا الاختلال بفعل طبيعة السوق المرتبطة بصادرات النفط وهو اختلال ناتج عن هيمنة قطاع النفط على مجمل النشاط الاقتصادي للعراق والذي يعرف بـ(الاختلالات التوليدية Generative disorder) ، بمعنى أن كل اختلال يولد اختلال آخر. كل ذلك أدى إلى ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي، إذ ارتفع معدل الانكشاف من 63, 68% في العام 2011 إلى نحو (27, 70%) في العام 2015، ثم بدأ بالانخفاض نسبياً إلى (67%) في عام 2018 (**وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2018،ص ص 17–20**).

وهذه المعدلات هي معدلات مرتفعة تؤشر إلى تبعية وارتباط خطير للاقتصاد العراقي بالأسواق الخارجية، كما تؤشر ضعف الاقتصاد العراقي بسبب عدم وجود التنويع في الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة اعتماد العراق على الاستيراد من الخارج لتلبية الطلب المحلي، مما سيعني استنزاف الموارد المالية من العملات الصعبة للعراق. ومن ثم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي خاصة عندما تنخفض أسعار النفط بشكل سريع كما حدث في النصف الثاني من عام 2014 .

ويتضح من الملحق رقم III اختلال هيكل التجارة الخارجية والتركز السلعي للصادرات من حيث هيمنة الصادرات النفطية خلال السنوات (2010-2018)، إذ بلغت صادرات الوقود المعدنية وزيوت التشحيم أعلى قيم للصادرات في تلك السنوات، وبالتالي فإن التركز السلعي للصادرات العراقية كان شبه كامل وبنسبة بلغت حوالي (99,25%) .

هـ – اختلال قطاع الخدمات:

لقد بدأ تدهور قطاع الخدمات في العراق منذ عام 1980، ثم تلاشت فاعلية هذا القطاع بعد عام 1990 بتدمير البنية التحتية الحيوية له وبخاصة في المجال الاجتماعي الـذي يشمل مؤسسات الصحة والتعليم والنقل والثقافة والإسكان والتجارة الداخلية وغيرها. فالمعضلة الأساسية هنا تتجسد بعدم مصداقية البيانات عن قطاع الخدمات في العراق والتي أغلبها مضللة وغير دقيقة ! ، وذلك بسبب تقلبات قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فعندما تنتعش أسعار النفط وترتفع معها عوائد صادراته ترتفع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح. وبصورة موجزة تعد مساهمة القطاع النفطي عالية جداً مما يؤشر خللاً بنيوياً في الاقتصاد الكلي، فالمعروف عن قطاع الخدمات في العراق وفي معظم الدول العربية أنه قطاع طفيلي يتعايش ويتركز على غيره من القطاعات المنتجة وبخاصة قطاع النفط. وهو في العراق قطاع متخلف ويتضخم على حساب القطاعات السلعية الأخرى. فعلى سبيل المثال ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992 إلى نحو (60%) وذلك بسبب تراجع مساهمة قطاع النفط نتيجة للحصار الاقتصادي

المفروض على العراق آنــذاك، وبعد تنفيذ مذكرة النفط مقابل الغذاء في عام 1997 تدنت مساهمة قطاع الخدمات إلى (15 ,17%) (**الحلفي، 2006، ص35**). ثم واصل هذا القطاع انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (1, 14%) سنة 2014،ثم إلى (13%) سنة 2015 مقابل تصاعد الأهمية النسبية للقطاع النفطي(**صندوق النقد العربي، ص 36**) (**أبو هات، 2013،ص 864**) .وكما مبين في الملحقين I و II .

2.3.منهجية معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي :

نتيجة للظروف الحرجة التي يمر بها الاقتصاد العراقي، فقد باتت المعالجات المطروحة تعاني من صعوبات جمة منها ما يتعلق بالخطط والسياسات الاقتصادية المطروحة، ومنها ما يرتبط بالجوانب المؤسساتية وكيفية تبني استراتيجية تنموية قائمة على إصلاح النظم الإدارية وتخليصها من نزعاتها البيروقراطية وإداراتها المتخلفة وغير الكفؤة، إذ أن هذه الاستراتيجية لابد أن تنطلق بإجراءات تسبق عملية معالجة المشكلات الاقتصادية، من أجل تهيئة جميع الظروف والمتغيرات التي من شأنها تيسير الحلول المطروحة. فالاقتصاد العراقي الذي يمتلك وفرة في الموارد والإمكانات البشرية يعيش وسط بيئة مثقلة بالتحديات السياسية والاجتماعية والثقافية والأمنية تقيد سياساته الإصلاحية. بيد أن منهجية المعالجات المطروحة يمكن أن تتم وفق الإجراءات التالية:

أ- **إعادة هيكلة النظام السياسي في العراق** وجعله نظاماً رئاسياً ولا حاجة لرئيس الجمهورية ونوابه، ويكفي فقط رئيساً للوزراء ووزراء تكنوقراط غير متحزبون ومختصون بعمل وزاراتهم ويتمتعون بكفاءة عالية وخبرة ونزاهة معروفة. ويمكن الإشارة هنا إلى ما كانت عليه وزارة التخطيط على سبيل المثال في منتصف السبعينات كقائد للاقتصاد العراقي، حيث هناك أقسام متخصصة يرأسها أكفاء مختصون، فهناك قسم للحسابات القومية وقسم لإعداد الخطط التنموية وقسم لموازين القوى العاملة وآخر لموازين التجارة الخارجية، فضلاً عن الجهاز المركزي للإحصاء وجهاز التقييس والسيطرة النوعية التابعين للوزارة.

ب- **تشكيل مجلس قومي أعلى للسياسات الاقتصادية يرتبط بمجلس الوزراء وتلغي لجنة الطاقة الوزارية** ويضم هذا المجلس في عضويته مجموعة من الاقتصاديين الكفوئين والمعروفين محلياً وعربياً، ولهم دراسات وصفية مشهودة داخل العراق وخارجه في موضوعات الاقتصاد الكلي والتنمية يعملون كمستشارين دائمين أو متفرغين لبعض منهم من مختلف الجامعات العراقية وبالذات كليات الإدارة والاقتصاد وتحديداً قسم الاقتصاد، وممثلون من الخبراء المهنيين من القطاع الخاص (رجال الأعمال). وتكون مهمة المجلس خلق قاعدة اقتصادية واسعة تعمل على ضمان تنويع مصادر الدخل والتمويل، وتعيد التوازن الاقتصادي العراقي باتجاهين مترافقين، **الأول** يتمثل بتقليص الصفة الريعية للاقتصاد عبر تنويع مصادر الدخل غير النفطية وتقليل الاعتماد على قطاع النفط. **والثاني** يتجسد بالسعي إلى تنمية قاعدة القطاع الخاص والتعاوني والمختلط من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات المنشطة والداعمة له بصورة واضحة بموجب سياسات موضوعية عملية لكي ينهض بدوره وأخذ زمام المبادة في مختلف المجالات. وفي الوقت نفسه يتم ترشيد القطاع الحكومي بصورة تدريجية ويبقى نشاطاً متمركزاً في الصناعات الاستراتيجية وكذلك دعم القطاع الزراعي وتمكينه من إقامة المزارع الكبيرة ذات الإنتاجية العالية خاصة في محاصيل الأمن الغذائي مع اعتماد المنجزات التقنية الزراعية الحديثة وسياسة تسعير مشجعة وداعمة باتجاه تقليص التكاليف، وكذلك تطبيق سياسات اقتصادية تحمي المنتجات الزراعية الغذائية في العراق من منافسة المنتجات الغذائية المستوردة .

ج- **تفعيل عمل الجهات الرقابية وبخاصة هيأة النزاهة وديوان الرقابة المالية وبالتنسيق مع القضاء العراقي**، للحد من عمليات الفساد المالي والإداري وعمليات غسيل الأموال، والضرب بيد من حديد على كل مسؤول إداري أو سياسي يستغل المال العام أو يثرى من خلاله وفق مبدأ من أين لك هذا، كون الفساد أضحى الآفة الأشد وطئه على إعاقة وتعطيل تنفيذ مشروعات الخطة الاقتصادية، فضلاً عما يسببه الفساد من تشويه للبيئة الاستثمارية وجعلها بيئة طاردة للمستثمرين المحليين والأجانب

د- **رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية الرئيسة** عبر الإجراءات التالية:

- **القطاع النفطي**: تشكيل شركة النفط الوطنية لكي تتولى إدارة شؤون النفط من المنبع إلى المصب. وكما هو الحال في معظم دول الأوبك، وإعادة النظر في عقود جولات التراخيص لأنها أدت إلى خسائر كثيرة للعراق فعلى سبيل المثال في موازنة 2018 هناك مبلغ 13 تريليون دينار يصرف معظمها لتغطية مستحقات شركات النفط المنضوية تحت مظلة جولات التراخيص (**وزارة النفط، تخصيصات موازنة عام 2018**). والتأكيد على ضرورة استثمار الغاز الطبيعي المصاحب والحر بطريقة (GTL)، وتحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل هيدروكربونيه صديقة للبيئة، مع الاستفادة من التجربة القطرية بهذا الشأن لأنها حققت نجاحاً عالمياً باهراً . وإيلاء أهمية قصوى لقضايا البحث والتطوير في المؤسسات النفطية والعمل على الاستفادة من الملاكات الجامعية في فرق العمل البحثية وتوقيع مذكرات تفاهم بين الشركات النفطية الوطنية في المحافظات المنتجة الرئيسية للنفط والجامعات الحكومية.
- **القطاع الزراعي**: ويكون من خلال وضع خطة زراعية خمسية لكل محافظة تأخذ بنظر الاعتبار خصائص المحافظة الديموغرافية والمحاصيل الملائمة لمناخها والمشاريع الزراعية الموجودة فيها ووفرة المياه من شحتها. ونقترح أن يتم إشراك كليتي الزراعة والإدارة والاقتصاد (قسم الاقتصاد) وممثلي القطاع الخاص في هذه الخطة وتنفيذها.

وتأسيس الشركات الزراعية المشاركة مع القطاع الخاص الأجنبي المعروف باهتماماته الزراعية لغرض انتشار مشروعات زراعية كبيرة متخصصة بأنواع معينة من المحاصيل أو الفاكهة، وذلك لأن المشروعات الكبيرة تقلل من كلفة الإنتاج وتجمع أيدي عاملة أكثر، مما سيخفف من وطأة البطالة في المجتمع، فضلاً عن ذلك فإن هذه الشركات الكبيرة تتمتع بخبرة عالية في الزراعة.

فضلاً عن وضع تشريعات من قبل البرلمان تمنع عملية الإغراق السلعي الذي أثر بشكل سلبي على المنتجات والمحاصيل الزراعية العراقية وجعل المزارعين يتخلون عن مزارعهم نتيجة للخسائر التي لحقت بهم بفعل الاستيراد المفرط لمحاصيل ومنتجات من دول الجوار إلى الأسواق العراقية. إذ بلغت استيرادات العراق من المواد الغذائية الزراعية عام 2011 نحو (5, 2) مليار دولار، وفي سنة 2014 بلغت نحو (2,8) مليار دولار، ووصلت في عام 2018إلى نحو (3.4)مليار دولار(**البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية لسنوات متفرقة**) .

الأمر الذي يستوجب تفعيل قانون حماية المنتوج الوطني رقم (1) لسنة 2010 ومراقبة ذلك من قبل لجان تتمتع بالنزاهة. وكذلك تفعيل قانون التعرفة الجمركية رقم (2) لسنة 2008 على بعض السلع المشابهة للمنتجة محلياً، مما يجعل أسعار هذه المنتجات الأجنبية أعلى مقابل أسعار المنتجات العراقية. كما يوفر ذلك للخزينة العراقية موارد مالية كبيرة. مع ضرورة الإسراع بصرف مستحقات الفلاحين الخاصة بالحنطة المسلمة إلى السايلوات الحكومية وعدم التلكؤ بصرفها لأكثر من سنة وتوفير الأسمدة والأغطية الزراعية بأسعار مدعومة . وكذلك اعتماد الأساليب والمستلزمات التقنية الحديثة في الزراعة والري بالتنقيط، وعدم هدر المياه، مع إقامة سدود جديدة بمنظومات عالية التقنية لغرض تخزين المياه الفائضة والاستفادة منها في أوقات الشحة لتوفير المياه لأغراض الزراعة بصورة دائمة .

- **القطاع الصناعي**: تبدأ تنمية هذا القطاع الحيوي عبر رفع مستوى التخصيصات المالية في الموازنات الاستثمارية على أن لا تقل مساهمة هذا القطاع عن (25%) كحد أدنى من إجمالي تخصيصات الموازنة السنوية، لأن القطاع الصناعي هو المحرك الرئيس للإنتاج القومي، وأن تطور الشعوب يقاس بمستوى صناعاتها، على أن يتم وضع خطة استراتيجية لتنمية هذا القطاع عبر الإجراءات التالية:

– إعادة إعمار وتأهيل المصانع العملاقة المتوقفة في العراق وإعادتها إلى العمل والإنتاج بأقصى سرعة وبخاصة معمل الحديد والصلب ومعمل البتروكيمياويات ومعمل الإطارات والصناعات الدوائية ومعمل الألمنيوم ومعمل الزجاج ومعمل الورق ومعامل أخرى تطول القائمة بذكرها كانت تمثل مرتكزات الصناعة العراقية، وتحتل منتجاتها نسباً مهمة في سلة الصادرات السلعية العراقية.

– تطبيق الأساليب العلمية المعاصرة في تنظيم العمليات الإنتاجية في ظل اعتماد التكنولوجيا الإنتاجية المتطورة واستيراد المعامل المتطورة بأساليب تسمح باستقطاب أيدي عاملة وطنية ذات مؤهلات خاصة، مع الاستعانة والاستفادة من تجارب الدول العربية المجاورة.

– فسح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للدخول في مجال إقامة الصناعات المتطورة ذات الأنظمة التقنية المؤتمتة والقادرة على منافسة المنتجات والسلع الصناعية المستوردة، عبر تسهيل التشريعات وجعلها محفزة للنشاط الاستثماري، والتخلص من بيروقراطية الإجراءات

– دعم المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم عبر توسيع حجم الإقراض الصناعي، وتفعيل عمل مؤسسة التنمية الصناعية.

– إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية والتسويقية والإدارية. مع توفير المؤسسات الحكومية الداعمة لهذه المشروعات. وإيجاد آليات مؤسساتية تساعد في تقديم الخدمات التسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة محلياً وخارجياً لكي تستوعب عدداً أكبر من الشباب .

- **قطاع الخدمات:** أن تنمية قطاع الخدمات يتم من خلال إعادة هيكلية المؤسسات الخاصة بالخدمات العامة للدولة مثل البلديات وتقديم التخصيصات اللازمة لهذا الغرض للحصول على معدات وآليات مناسبة لتقديم الخدمة الدائمة للمواطنين. وكذلك توفير فرص تشغيل للشباب العاطلين عن العمل من خلال دعم المنشآت الخدمية الخاصة بالقروض الميسرة بصورة دائمة وليست موسمية، وإيجاد مصرف خاص لتمويل هذه المشروعات والاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال مثل ألمانيا والهند. مع ضرورة الاستفادة من برامج حاضنات الأعمال لغرض توفير المناخ والمقومات اللازمة لقيام نشاط خدمي وتقديم رعاية فنية مؤهلة كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال. وكذلك إعادة النظر بمؤسسات القطاع السياحي وتأهيله والاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال السياحة كمصر والأردن عبر الترويج للمناطق الأثرية لجذب الكثير من السواح مما يدر موارد مالية مهمة للعراق مع تشغيل أعداداً أكبر من الأيدي العاملة خاصة المدربين والمرشدين في مجال السياحة، يضاف لها المحال والأسواق والمرافق الخدمية التي تتطلبها.

وبصورة عامة يمكن استفادة العراق من تجارب بعض الدول التي حققت نجاحاً متميزاً في تنويع مصادر الدخل والتنمية المستدامة ويمكن الإشارة هنا إلى تجربة الصين بعدما تحولت من اقتصاد مخطط مركزياً إلى اقتصاد مختلط(قطاع عام وقطاع خاص وأجنبي) ، فمن خلال ذلك تم رفع أكثر من مليون فرد من براثن الفقر، ونما متوسط الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10% سنوياً. ووصلت الصين إلى غالبية الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. وأضحت اكبر منافس للاقتصاد الأمريكي في إنتاج معظم أنواع السلع والخدمات والاستثمار في مختلف دول العالم، وتسعى الصين منذ عام 2016 نحو ربط الشرق بالغرب عبر طريق الحرير من أجل توسيع نطاق نشاطها الاقتصادي المار عبر العراق عن طريق ميناء الفاو الكبير المزمع إكماله في عام 2030 ليكون أكبر ميناء بحري في منطقة الخليج العربي وليمثل إضافة نوعية للاقتصاد العراقي تحقق عدة مزايا تنموية في مقدمتها توفير أكثر من 30 ألف فرصة عمل، وتنمية الإيرادات الكلية للدولة عبر رسوم الترانزيت التي ستتحقق عن طريق التجارة المارة عبر العراق إلى أوربا (**وزارة النقل، الشركة العامة لموانئ العراق، 2021، ص ص 3،4**).

4 . الخاتمة والاستنتاجات والمعالجات الممكنة للبطالة والاختلالات الهيكلية في العراق :

4. 1. الخاتمة والاستنتاجات:

يعد العراق من الاقتصادات الريعية التي استحوذ فيها قطاعه النفطي على أغلب المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي وفي هيكل الصادرات وفي تمويل الموازنة العامة للدولة، وهو بهذه السمات يكون قد حقق أعلى مستويات الانكشاف التجاري والتبعية الاقتصادية للخارج، فأضحى اقتصاد العراق عرضة لتقلبات السوق العالمية للنفط وبدرجة استجابة كبيرة.

إن الاختلال الهيكلي كما يعتبره الكثير من خبراء الشأن الإنمائي ينتج عن سوء تطبيق السياسات الاقتصادية وعدم اعتماد استراتيجية تنموية تنطلق من توفير الحاجات والخدمات الأساسية للسكان والسعي نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة عن طريق رفع المستويات المعيشية وتقليص معدلات الفقر والبطالة. بيد أن سوء حال الاقتصاد العراقي في العقدين الأخيرين من القرن الماضي والعقد الأول من

القرن الحالي بسبب ما عاناه من حروب ومشاكل سياسية وأمنية أدت إلى ضياع جهود التنمية، أما بعد عام 2010 فتعمقت المشاكل والخلافات السياسية فكان من نتيجتها تصاعد الإرهاب والتنازعات الحزبية والطائفية على السلطة والمناصب الحاكمة في العراق وما آلت إليه من فساد مالي وعدم انضباط تشريعي، لم تعطِ الدولة فرصة إعداد الخطط والسياسات الاقتصادية السليمة لتنمية القطاعات الإنتاجية وتنويع مصادر توليد الدخل وتقليل الاعتماد على النفط في تمويل الموازنات الاستثمارية ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة والتضخم .

وهذا الحال يبرر الارتفاع الكبير في معدلات البطالة والتراجع الكبير في معدلات التوظيف في العراق وبخاصة بعد التغيير السياسي في عام 2003. لذا بات العراق يعيش في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة غير محفزة للنمو والتنمية وعدم توفير البيئة الآمنة للاستثمار من الجوانب الاقتصادية والقانونية والتشريعية.

وتبين من تحليل واقع البطالة والاختلالات الهيكلية في العراق تحقق الفرضية التي استندت إليها الدراسة وفقاً لمجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

- تعتبر البطالة شكلاً من أشكال الاختلال في سوق العمل بسبب زيادة الطلب على العمل بمعدلات تفوق المعروض من فرص التشغيل في سوق العمل، فباستثناء البطالة الاختيارية والمقنعة فإن التعاريف التي تناولت مفهوم البطالة بشتى أنواعها تؤكد على أن البطالة هي مشكلة إجبارية تمنع الأفراد من الحصول على فرص التوظيف.
- البطالة مشكلة خطيرة ذات بعدين سلبيين على الاقتصاد الوطني، البعد الأول يمثل تعطيل لنسبة كبيرة ومهمة من الموارد البشرية الشابة ومن ثم عدم تحقيق الاستخدام الرشيد للعنصر البشري في عمليات الإنتاج. والبعد الثاني أن البطالة هي سبب رئيس للفقر البشري وبالتالي سبب في توليد المشاكل الاجتماعية الأخرى المتعلقة بالانحراف الأخلاقي والجريمة والتسول والمخدرات لتحقيق الكسب المالي السريع.
- إن معالجة مشكلة البطالة في بلد نفطي مثل العراق مسألة ممكنة جداً، فيمكن أن يتم تمويل المشروعات الفردية الصغيرة للشباب العاطل عن العمل كإجراء سريع عن طريق منح القروض الميسرة أو السلف أو المنح المالية بمبالغ تناسب حجم هذه المشروعات الصغيرة. كما يمكن اعتماد إجراءات بعيدة الأمد عبر خطوات منتظمة لتنمية القطاعات الإنتاجية التي تستقطب نسباً كبيرة من الأيدي العاملة .
- تبين من تحليل الاختلال الهيكلي في العراق خلال السنوات (2003-2018) بأن المشكلة متجسدة في هيمنة القطاع النفطي العراقي على أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي تقريباً، واستحواذ الصادرات النفطية على النسبة الكلية تقريباً للصادرات العراقية، وبذلك أصبحت الإيرادات النفطية هي الممول الرئيس للموازنات العامة للدولة، الأمر الذي يشكل خطورة كبيرة وتبعية تامة للاقتصاد على الخارج بسبب ارتفاع مؤشر الانكشاف الاقتصادي للعراق والذي وصل حوالي (88%) عام 2018.
- أن معالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي يمثل معالجة معظم المشاكل الاقتصادية وفي مقدمتها البطالة وتقليل معدلات الفقر وتحسين المستوى المعيشي والخدمي للسكان وبالتالي ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. وهذه المعالجة تتم عبر برنامج اقتصادي منتظم يشمل سلسلة من الإجراءات التي تنصب في رفع نسبة التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الإنتاجية، من أجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من جانب، وقليل مساهمة القطاع النفطي من جانب آخر، وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يمثل الهدف الأساسي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

3 – 2 / المعالجات الممكنة للبطالة والاختلالات الهيكلية في العراق :- تتلخص الخطوط العامة للمعالجات الممكنة بما يلي :-

1- تنمية القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية عبر زيادة تخصيصاتها الاستثمارية.
2- تنمية الاستثمار في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم.
3- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وتطوير سوق العراق للأوراق المالية.
4- منح القروض والسلف للعاطلين عن العمل بإقساط ميسرة وبدون فوائد.
5- إصدار تشريعات محفزة لنشاط القطاع الخاص في العراق، مع توفير الدعم المالي له .

6- توسيع القطاعات الخدمية أفقياً وبخاصة التعليم والصحة من أجل استيعاب الأعداد الكبيرة من خريجي الكليات المجموعات الطبية والتربوية والعلمية والإدارية. مع التأكيد على ربط سوق العمل بالخطط الاستثمارية للقطاعات الاقتصادية .

7- إقامة الندوات والورش والدورات التدريبية لرفع القدرات الفكرية للأفراد في بناء وتأسيس المشروعات الفردية كمحاولة لحثهم على ملء الفراغ الذي تولده البطالة لهم.

المراجع والاحالات:

المراجع العربية :

- أبو هات ، عبد الكريم كامل (2006) **محنة الاقتصاد العراقي– الإشكالية وفرص المعالجة** ، وقائع المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة تحت عنوان (الاقتصاد العراقي وملامح الانهيار وفرص الاختيار) جامعة البصرة ، (20-2006/4/21)
- البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة UNDP لعام 2004، تقرير أحوال البطالة في الدول العربية، الأمم المتحدة.
- البنك المركزي العراقي (2016) المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم إحصاء ميزان المدفوعات، بغداد، 2016.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الفصلية، سنوات متفرقة، بغداد.
- الحلفي، د.عبد الجبار (2006) **الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي ومحاولة التغيير**، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد (2) ، السنة العاشرة، الجمعية الاقتصادية الكويتية.
- الحلفي، د.عبد الجبار (2008) **الاقتصاد العراقي: النفط والاختلالات الهيكلية**، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب المركز، العدد(30)، بغداد .
- سليمان، جواد منعم (2015) **المدلولات الاقتصادية للبطالة وتأثيراتها السلبية على النمو**، مجلة المعرفة الاقتصادية، العدد 5، السنة الثانية.
- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية لعام 2015، العدد (34)، أبو ظبي 2016.
- عبد المجيد، أياد محمد (2017) **الاقتصاد العراقي بين زيادة الصادرات النفطية وبين أخفاق التنمية**، مجلة أراء تنموية- الأكاديمية العربية للعلوم الاقتصادية ، العدد(3) السنة الأولى .
- عودة، د.بشير هادي(2017) (**التنمية البشرية المستدامة في العراق: المضمون ومبادئ تنفيذ الأهداف**) مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (25)، العدد (3)، جامعة البصرة،كلية الإدارة والاقتصاد.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2012 (**البطالة في دول الإسكوا : الأسباب والحلول المطروحة**) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، عمان .
- النصراوي، عباس (2012) **الاقتصاد العراقي 1950–2010**، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، بيروت.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2016، الملخص التنموي لإدارة الحوار الإقليمي حول استراتيجية التنمية، بغداد.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الإحصائية لعام 2016) بغداد، وزارة التخطيط.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2018، خطة التنمية الوطنية 2018–2022، بغداد وزارة التخطيط.
- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة لعام 2015، بغداد، 2015.
- وزارة النقل،2021،الشركة العامة لموانئ العراق، الأهمية الاقتصادية لميناء الفاو الكبير، العدد (5) بغداد، وزارة النقل.

– وقائع المؤتمر العلمي السابع لكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة البصرة 2013 تحت عنوان (مظاهر الفساد وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية وسبل معالجتها في العراق) جامعة البصرة ، (28-29 / 10 / 2013).

المصادر الأجنبية:

- Mertone , K. G. 2005 , Advance Macroeconomics , New York , McGrew Hill.
- Rascheil , J. D. 2007, Unemployment and Economics Growth , New York , McGrew Hill.
- World Bank, 2016 , Statistical Country – Iraq , NewYork,2016.

الملحق الإحصائي

جدول 1.الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة في الناتج المحلي الجمالي في العراق (2003-2018)

السنة	قطاع الاستخراج % (*)	الصناعة التحويلية %	القطاع الزراعي %
2003	68 .14	1 .01	1 .08
2004	57 .68	1 .57	9 .70
2005	57 .54	1 .13	6 .70
2006	55 .21	1 .53	5 .70
2007	52 .94	1 .62	10 .5
2008	55 .24	1 .67	10 .06
2009	62 .97	1,32	4 .38
2010	65 .11	2 .59	5 .00
2011	63 .06	2 .25	4 .15
2012	66، 81	2 .81	8 .32
2013	66,26	2 .70	4 .01
2014	65، .2	2 .35	2 .46
2015	69,22	1 .92	4 .30
2016	60,0	2 .32	4 .35
2017	63,5	2,26	3,71
2018	62,1	2,35	3,65

المصدر: وزارة التخطيط. مديرية الحسابات القومية / التقديرات الأولية الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي، 2019

(*) قطاع الاستخراج يشمل قطاع النفط والتعدين والموارد الطبيعية الأخرى.

الجدول2.مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنوات (1972 – 1990)

السنوات	قطاع النفط	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاعات الأخرى
1972	28 .6	18 .6	10 . ـ	42 .8
1973	35 .2	13 .2	9 .8	48 .8
1974	57 .8	7 .9	5 .3	29 . ـ
1975	49 .7	7 .6	6 .6	36 . ـ
1976	52 .19	8 . ـ	7 . ـ	32 .9
1977	51 .4	8 .3	8 .1	32 .2
1978	51 .3	7 .6	7 . ـ	34 .1
1979	58 .4	5 .2	5 .4	31 .4
1980	60 .0	4 .6	4 .4	31 . ـ
1981	28 .2	8 .3	6 .3	57 .2
1982	22 .3	10 .12	7 .5	60 .8
1983	21 .ـ	10 .8	7 .7	60 . ـ
1984	23 .ـ	12 .8	8 .5	55 .2
1985	22 .ـ	13 .8	9 .5	54 .7
1986	13 .9	14 .1	32 .6	39 .4
1987	19 . ـ	13 .5	23 .9	43 .6
1988	17 .4	13 .8	22 .8	46 . .
1989	17 .1	15 .3	12 .3	55 .3
1990	13 .3	18 .9	8 .4	59 .4

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة.

الجدول 3. اختلال هيكل التجارة الخارجية وهيمنة صادرات الوقود (النفط الخام) وزيوت التشحيم (مليون دولار)

ت	السنوات / المادة	2010	2012	2015	2018
1	المواد الغذائية والحيوانات الحية	0 .223	0 .264	0 .251	0 .235
2	المشروبات والتبغ	0	0	0	0
3	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	0 .120	0 .141	0 .135	0 .126
4	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	79 .083	93 .503	89 .95	83 .35
5	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0	0	0	0
6	المواد الكيمياوية	0	0	0	0
7	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة	0 .75	0 .47	45	0 .42
8	مكائن ومعدات نقل	0 .191	0 .226	0 .215	0 .202
9	مصنوعات متنوعة	0	0	0	0
10	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع(*)	0 .16	0 .19	0 .18	0 .17
11	المجمـــــوع	79 .681	94 .209	89 .768	83 .981
	درجة التركز السلعي للصادرات العراقية	99 .25	99 .24	99 .26	99 .25

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية، للسنوات (2011 – 2018) بغداد 2019.

* يتضمن هذا الحقل: النفط الخام، المنتجات النفطية، الكبريت والفوسفات.

جدول 4. المؤشرات الاقتصادية للبطالة والتضخم والتنمية البشرية للمدة (2003- 2018)

السنة	معدل البطالة %	معدل التضخم %	التضخم الركودي	قيمة دليل التنمية البشرية
2003	28.6	85.7	76.7	0.395
2004	29.5	79.8	69.6	0.445
2005	30.3	71.2	72.8	0.516
2006	28.4	81.2	81.7	0.533
2007	25.9	93.4	77.6	0.548
2008	21.8	104.4	58.5	0.469
2009	24.4	121.5	54.9	0.482
2010	29.3	127.3	57.4	0.392
2011	29.8	139.1	61.9	0.385
2012	26.8	147.9	59.6	0.347
2013	27,6	150.6	60.5	0.281
2014	33.2	157.7	67.4	0.185
2015	32.7	162.2	71.8	0.182
2016	34.4	168.4	75.3	0.325
2017	36.1	167.6	66.7	0.351
2018	37.8	169.5	63.8	0.394

المصدر:- جمهورية- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعات الإحصائية السنوية – سنوات متفرقة) بغداد ، سنوات مختلفة.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء (إحصاءات الحسابات القومية - سنوات متفرقة) بغداد ، سنوات مختلفة.

- عودة، د.بشير هادي،2017(التنمية البشرية المستدامة في العراق: المضمون ومبادئ تنفيذ الأهداف) مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد(25) ، العدد(3)- جامعة البصرة ،كلية الإدارة والاقتصاد.

-World Bank , 2016 , Statistical Country – Iraq , NewYork,2017.P.354